

القسم الثاني

الفرق الكلامية

- الشيعة
- الخوارج
- المعتزلة
- الأشاعرة
- الماتريدية

obeikandi.com

الفصل الأول

الشيعة

يطلق لفظ « الشيعة » لغة على الأصحاب والأتباع ، ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع على وبنيه عليه السلام (١) .

وترجع نشأة التشيع إلى ظهور أول خلاف بين المسلمين بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ ظهر اتجاه يقول بأحقية بنى هاشم للخلافة لأنهم أقرب القرشيين للرسول ، وترعّمه على بن أبى طالب ، ووافقه بعض أقرباء الرسول ، لكن هذا الخلاف لم يدم طويلا ، إذ حسمه أبو بكر بذكره حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « الأئمة من قريش » (٢) وتمت له البيعة وأذعن له الأنصار وبنو هاشم ، وربما تكون هذه هى بداية ظهور مشايعة على وأنصاره ، ولكن هذه البداية لا تمثل ظهور التشيع كعقيدة فلسفية ، إنما تمثل فقط بداية تاريخية لنشأة التشيع ، خالية من نظريات فلسفية على النحو الذى ساد آراء الشيعة بعد ذلك .

ولقد كان وراء هذا الخلاف حول خلافة الرسول ، خلافا حول طبيعة السلطة التى يجب أن يمارسها خليفة الرسول ، فهل هى سلطة زمانية فقط أو أنها سلطة زمانية روحانية ، ولقد اختلفت المواقف بإزاء هذه المشكلة ، فنجد من قال إن السلطة الروحية انتهت بوفاة الرسول ، وأن على الخليفة أن يمارس سلطة زمانية فقط ، وهؤلاء قالوا إن الخلافة تكون بالاتفاق والاختيار والبيعة والشورى ، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة والخوارج والمعتزلة ، أما الذين قالوا بأن الخليفة لا بد له من أن يجمع بين السلطتين الروحية والزمنية ، فهم

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٧٥ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٣٩ وما بعدها .

الذين تشيعوا لعلى بن أبى طالب ، إذ يرون أن السلطة الروحية لم تنته بوفاته النبى ، بل إنها امتدت فى على بن أبى طالب والأئمة من بعده ، وقالوا بأن الخلافة بالنص والتعيين (١) . وعارضوا مبدأ الاختيار لأن الإمامة عندهم ليست قضية مصلحة تناط باختيار العامة ، ويتنصب الإمام بنصبهم ، بل هى قضية أصولية ، وهى ركن من أركان الدين ، ولا يجوز للرسول عليه الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه للعامة (٢) .

من هنا حاول الشيعة أن يؤكدوا رأيهم فى الخلافة وأنها بالنص فأوردوا نصوصا من الكتاب والسنة وتأولوها بما يوافق رأيهم ويسانده ، وهذه النصوص انقسمت عندهم إلى جلى وخفى .

فالجلى مثل قوله ﷺ : « أقضاكم على » ولا معنى للإمامة إلا القضاء بأحكام الله ، وهو المراد بأولى الأمر الواجبة طاعتهم بقوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (٣) . ولهذا كان حكما فى قضية الإمامة يوم السقيفة دون غيره .

ومن الخفى عندهم ، أن النبى ﷺ بعث عليا لقراءة سورة « براءة » فى الموسم حين أنزلت ، فإنه بعث بها أولا أبا بكر ، ثم أوحى إليه : ليبلغه رجل منك - أو من قومك ، فبعث عليا ، ليكون القارئ المبلغ ، قالوا : وهذا يدل على تقديم على .

ولقد أورد الشيعة حشدا كبيرا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وأولوها بما يوافق رأيهم ، وهذه التأويلات قد عارضها أهل السنة ، ولقد ذكر ابن خلدون الذى نقلنا عنه نماذج من الأحاديث التى قال بها الشيعة ، أنها أحاديث موضوعة أو مطعون فيها وأن تأويلاتهم فاسدة (٤) .

(١) د . يحيى هويدى ، دراسات فى علم الكلام والفلسفة ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) الشهرستانى ، الملل والنحل ، ج ١ ص ١٩٥ .

(٣) 'نساء : ٥٩ .

(٤) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٧٦ ، الشهرستانى ، الملل والنحل ج ١

ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، ابن الجوزى ، تلبس إبليس ، ص ٩٩ .

ولقد أثر الشيعة على بن أبي طالب دون غيره من آل البيت الذين تربطهم بالنبي ﷺ قرابة وصلة رحم ، أو سائر الصحابة لعدة عوامل نذكر منها :

عامل القرابة : فعلى ابن عم الرسول عليه الصلاة والسلام الذى تكفل بتربيته ، وزوج ابنته فاطمة ، ومنها امتد نسل النبي ﷺ إذ لم يترك ولدا .

وعامل القرابة يرتبط بدور الوراثة فى الإمامة عند الشيعة ، فلقد قالوا بانتقال التراث الروحى للكثير من الأنبياء فى ذرياتهم ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ (١)

ولقد ذكر « فلهاوزن » أن الشيعة فى حقيقتها فرقة فارسية . وطبيعة الجنس الفارسى أنه اعتاد الخضوع كالعبيد ، وهم لا يعرفون غير مبدأ الوراثة فى الحكم ، لهذا اعتقدوا أنه ما دام محمد (عليه الصلاة والسلام) لم يترك ولدا يرثه ، فإن عليا هو الذى كان يجب أن يخلفه ، وأن الخلافة يجب أن تكون وراثية فى آل على ، لذا فإن جميع الخلفاء فى نظرهم ما عدا عليا معتصبين للحكم ، ويحاول أن يربط بين رواسب المعتقدات الفارسية الوثنية وموالاة على ومشايعته ، فلقد اعتاد الفرس أن يروا فى ملوكها أحفادا منحدرين من أصلاب الآلهة الدنيا ، فنقلوا هذا التوقير الوثنى إلى على (٢) .

عامل يرجع إلى شخصية على وصفاته : لقد ذكر الشيعة فضائل على وافتتنوا بها كثيرا ، فذكروا علمه الواسع ، وأنه لا يدانيه فيه أحد ، وتداولوا فيما بينهم حديث الرسول : « أنا مدينة للعلم وعلى بابها » وذكروا أنه اليه تنتهى العلوم الإسلامية من علم كلام وفقه وتفسير وعلوم اللغة من نحو وبلاغة وغير ذلك من العلوم (٣) .

وذكروا أيضا شجاعته فى الغزوات ، فلقد كان أبرز الصحابة وأشجعهم فى القتال ، خاصة غزوة خيبر ، حيث استعصى على المسلمين اقتحام حصن

(١) د . أحمد صبحى ، الزيدية ، ص ٣٠ ، والآية من سورة الحديد : ٢٦ .

(٢) فلهاوزن ، الخوارج والشيعة ، ترجمة د . عبد الرحمن بدوى ص ١٦٨ .

(٣) د . أحمد صبحى ، الزيدية ، ص ٣١ - ٣٢ .

خبير ، وقال النبي : « لأعطين الراية غدا إلى رجل يحب الله ورسوله ، ويحب الله ورسوله كرار غير فرار » ، وسلم النبي الراية لعلی فاقتحم الحصن بعد أن اقتلع بابه ، ولقد استشهدت بعض فرق غلاة الشيعة على هذه الحادثة ، بحلول جزء إلهی فی علی ، وأنه استطاع أن يقتلع الحجر بالجزء اللاهوتي (١) .

استشهاد علی وبنیه : لقد كان للنهاية الحزينة لعلی وأبنائه أثر في زيادة تعاطف الشيعة وتعلقهم في حب علی وآل بيته ، خاصة استشهاد ابنه الحسين ، إذ أن الكوفيين الذين جروا الحسين إلى الكارثة ثم تركوه وحده يصلأها ، شعروا بتأنيب الضمير على ما اقترفت أيديهم ، فشعروا بالحاجة إلى إرضاء الرب وبالكفارة عن إثمهم بالتضحية بأنفسهم ، فسموا أنفسهم « التوابين » وبدأوا أول مرة ينظمون أنفسهم ، وبعد مقتل الحسين تكونت منظمات شيعية قوية ، وانطلقت تحاول الانتقام للحسين ، وفي نفس الوقت تكفر عن تقاعسها عنه ، المههم أن ذلك المصير المؤلم الذي لاقاه علی بن أبی طالب علی يد «ابن ملجم » والذي لاقاه الحسين نتيجة لتخلي أهل الكوفة عنه ، وهو الذي أثار حماس الشيعة وازداد حبهم ومناصرتهم لعلی وبنیه ، إذ أنهم استشهدوا في سبيل الحق ونصرتة ، وكان استشهادهم نتيجة غدر الباطل (٢) .

لكل هذه العوامل وغيرها من العوامل ، تمسك الشيعة بعلی وفضلوه على سائر آل بيت النبوة وسائر الصحابة (٣) .

وإذا كان الشيعة يفضلون علی ويقدمونه وأوردوا من النصوص التي تعسفوا في تأويلها والأحاديث التي أكثرها موضوع ، مما يثبت النص على إمامة علی بعد الرسول ، لكنهم اختلفوا حول ما تشير إليه هذه النصوص من حيث إنها هل تنص على إمامة علی باسمه أم بوصفه ، وهل تنتقل الخلافة من بعده إلى أولاده من فاطمة أم تتعدها إلى أولاده من غير فاطمة ؟

(١) الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) فلهاوزن ، الخوارج والشيعة ص ١٣٧ .

(٣) ذكر الأستاذ الدكتور أحمد صبحي في كتابه عن الزيدية عدة عوامل أخرى ،

ولقد تعددت فرق الشيعة بتعدد الإجابات على هذه الأسئلة ، فمنهم من رأى أن هذه النصوص تتناول عليا بالشخص والتعيين ، وكذلك تنتقل منه إلى من بعده ، وهؤلاء هم الإمامية ، ويتبرأون من الشيخين أبو بكر وعمر ، حيث لم يقدموا عليا ويبايعوه بمقتضى هذه النصوص ، ولا يعترفون بإمامتهما .

ومنهم من يقول إن هذه الأدلة إنما اقتضت تعيين علي بالوصف لا بالشخص ، والناس مقصرون حيث لم يضعوا الوصف موضعه ، وهؤلاء هم الزيدية ، ولا يتبرأون من الشيخين ، ويعترفون بإمامتهما مع قولهم بأفضلية علي ، وهم يجوزون إمامة المفضول مع وجود الأفضل .

ثم اختلفت الشيعة فى نقل الخلافة بعد علي ، فمنهم من ساقها فى ولد فاطمة بالنص عليهم واحدا بعد واحد وهؤلاء هم الإمامية ، وذلك لأنهم يشترطون معرفة الإمام وتعيينه وذلك أصل من أصول الإيمان .

ومنهم من ساقها فى ولد فاطمة ، لكن بالاختيار مع الشيوخ ، ويشترط أن يكون الإمام منهم عالما زاهدا جوادا شجاعا ويخرج داعيا إلى إمامته وهم الزيدية .

ومنهم من ساقها بعد علي وابنيه السبطين الحسن والحسين - على اختلافهم فى ذلك - إلى أخيهما محمد بن الحنفية ثم إلى ولده ، وهم الكيسانية (١) ، ولقد عدت فرقة الكيسانية من ضمن فرق الإمامية (٢) .

وهناك فرقة أخرى كان لها خطرها الكبير لما أذاعته من عقائد فاسدة خارجة عن الإسلام ، وهى غلاة الشيعة .

وسنحاول أن نشرح هذه الاتجاهات الثلاث وما تضمه من فرق فيما بينها ، مركزين على الجوانب الكلامية بقدر الإمكان ، حيث إن هذا هو الذى يهمنى فى هذا المجال ، مع ملاحظة أن هذا الجانب كان قليلا عندهم حيث إن علم الكلام كان حينئذ فى دور النشأة والتكوين ، وأيضا حيث إنهم فرقة يغلب عليها الطابع السياسى :

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٧٦ - ١٧٧

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٩١ ، البغدادى ، الفرق بين

الفرق ، ص ٧٨

أولا - غلاة الشيعة :

غانت فرقة فى تفضيلها لعلى ، فلم تكف بأفضليته على سائر الصحابة ، بل امتد تفضيله على النبى نفسه ، ولم يرق للبعض هذا التفضيل فحسب ، بل رفعوه من مقام البشر إلى مقام الألوهية ، ويذكر الأشعرى أن عددهم خمس عشرة فرقة .

ولقد قسم ابن حزم فرق الغلاة من الشيعة ، قسم أوجب النبوة بعد النبى ﷺ بغيره ، وقسم أوجب الألوهية لغير الله عز وجل .

فمن الفرق التى أوجبت النبوة بعد النبى ﷺ ، فرقة الغرابية وقولهم إن محمدا ﷺ كان أشبه بعلى من الغراب بالغراب ، وأن الله بعث جبريل عليه السلام بالوحى إلى على فغلط جبريل بمحمد ، ولا لوم على جبريل فى ذلك لأنه غلط ، وقالت طائفة منهم بل تعد ذلك جبريل وكفروه ولعنوه^(١) .

ولا يخفى ما فى هذا القول من كفر صريح ، ومنافاته للعقل والحس . فكيف يتسنى جواز الخطأ فيمن يرسله الله ، بل كيف تصل التعمية وعدم التمييز بين النبى وعلى وهما مختلفان فى صفاتهما الحسية ، وكيف يمتد الخطأ طوال بعثة النبى وحتى مماته ، وهم وإن أقروا بنبوة محمد إلا أنهم يثبتون شركة على فى النبوة ، وفى هذا كفر صريح ، والغرابية قد عدها « ابن الجوزى » طائفة من فرقة الجناحية أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذى الجناحين (٢) .

ومنهم فرقة قالت بنبوة المغيرة بن سعيد ، وهو الذى أحرقه خالد ابن عبد الله القسرى بالنار ، وقد كان يقول : إن معبوده صورة رجل على رأسه تاج ، وأن أعضاءه على عدد حروف الهجاء ، الألف للساقين ونحو ذلك ، وكان يقول : إن معبوده لما أراد أن يخلق تكلم باسمه الأكبر فوقع على تاجه ، ثم كتب باصبعه أعمال العباد من المعاصى والطاعات ، فلما رأى المعاصى أرفض به عرقا ، فاجتمع من عرقه بحران أحدهما ملح مظلم ، والثانى نير

(١) ابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ، ص ١٨٣

(٢) ابن الجوزى ، تليس إبليس ، ص ٩٧

عذب ، ثم اطلع فى البحر ، فرأى ظله فذهب لياخذه فطار فأخذه فقلع
عيني ذلك الظل ، ومحقه فخلق من عينيه الشمس وشمساً أخرى ، وخلق
الكفار من البحر المالح ، وخلق المؤمنين من البحر العذب ، وقال أيضا بعدم
اختلاف الأنبياء فى الشرائع (١) ، ولقد ذكر البغدادي رقة المغيرة من ضمن
المشبهة الذين ضلوا فى تشبيه ذات الله تعالى بغيره (٢) .

ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من خروج عن الإسلام ، وأن أصولها
ترجع كما ذكر « فريديفندر » إلى مزيج عجيب للديانات الشرقية القديمة ،
ويدل فى جلاء أنه يتأثر بالغنوسية وخاصة الماندية والمانوية ، وقد كان
المانويون كثيرين فى العراق ، ويقال إنه كان لهم زمن العباسيين أربعمئة
معبد ، وكان رأسهم يقطن فى بغداد ، أما أتباع المانوية باستقرارهم فى
العراق (٣) .

ويؤيد هذا القول ، إن فكرة الخلق التى قال بها المغيرة تشبه إلى حد كبير
قول المجوس بالفكرة الردية التى حدث منها الشيطان ، وعلى هذا فحركة
المغيرة تعد من أخطر الحركات على الحياة الإسلامية ، حيث أذاعت أفكارا
غريبة عن الإسلام وأذاعتها وعملت على انتشارها .

ولقد زعم المغيرة أنه يستطيع أن يحيى الموتى بالاسم الأعظم ، وهو يعلم
الاسم الأعظم ، واستعان على دعوته بالسحر ، ويذكر عنه الأشعرى قوله
بالرجعة ، فزعم أن الأرض تشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا .

ويعد المغيرة من أوائل الذين فسروا كلمات القرآن تفسيراً خاصاً ، بما
يوافق رأيه وهواه ، وجعل كلمات القرآن تشير إلى الرجال كأبى بكر وعمر ،
ولقد استغلت هذه الفكرة - فيما بعد - أسوأ استغلال عند غلاة الشيعة
وغيرهم من المتطرفين ، ومن أمثلة ذلك قوله: «ثم أرسل محمداً إلى الناس
كافة، وهو ظل ، ثم عرض على السموات والأرض أن يمنعن على بن أبى طالب

(١) ابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ٢٢٦ .

(٣) نقلا عن كتاب حركات الشيعة المتطرفين ، د . محمد جابر عبد العال ،

رضوان الله عليه ، فأبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم ، فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منعه ، وأن يغدر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ (١) . وقال عمر : أنا أعينك على عليّ لتجعل لي الخلافة من بعدك . وذلك قوله : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ ﴾ (٢) . والشيطان عنده عمر (٣) .

ومنهم أيضا فرقة البينانية ، أصحاب بيان بن سمعان التميمي ، وهم يقولون إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وادعى « بيان » أنه يدعو الزهرة فتجيبه ، وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم ، وحكى عنهم أن كثيرا منهم ثبت لبيان بن سمعان النبوة (٤) ، ولقد فسر « بيان » القرآن بما يوافق هواه ، فلقد ذكر بأن الله يهلك كله إلا وجهه ، مستدلا بقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ . ويبقى وجه ربك (٥) ، ولقد رد عليه ابن حزم مينا خروج ذلك التفسير عن العقل ، إذ أن الله تعالى أخبر بالفناء عما في الأرض فقط بنص قوله الصادق : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ولم يصف عز وجل بالفناء غير ما على الأرض ، ووجه الله تعالى هو الله وليس هو شيئا غيره ، وحاشا لله أن يوصف بلبعض والتجزئ فهذه صفة المخلوقين المحدودين ، لا صفة من لا يحد ولا مثل له (٦) .

ولقد قال « بيان » بحلول جزء إلهي في علي وأن هذا الجزء الإلهي قد انتقل إليه بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن يكون إماما وخليفة (٧) . وعلى هذا فهو يقول بالتناسخ ، وبالتجسيد ، وهي أفكار غريبة عن الإسلام ، علاوة على استخدامه للسحر للتأثير على عامة الناس ، ولقد كان

(١) الأحزاب : ٧٢ . (٢) الحشر : ١٦ .

(٣) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٧٢ - ٧٣ .

(٤) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٦٧ . (٥) الرحمن : ٢٦ ، ٢٧ .

(٦) ابن حزم ، الفصل في الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٥ .

(٧) الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ص ٢٠٤ .

السحر وسيلة لهؤلاء الأديعاء ، حتى يتمكنوا من التأثير على العامة والدهماء من الناس .

ومنهم فرقة قالت بنبوة أبو منصور العجلي ، ولقد قال أبو منصور إن آل محمد هم السماء ، والشيعه هم الأرض ، وأنه هو الكسف الساقط من بنى هاشم ، وزعم أنه عرج به إلى السماء فمسح معبوده رأسه بيده ، ثم قال له : أى بنى ، اذهب فبلغ عنى ، ثم نزل به إلى الأرض ، وزعم أن عيسى هو أول من خلق الله من خلقه ، ثم على ، وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبدا ، وكفر بالجنة والنار ، واستحل النساء والمحارم ، وأحل ذلك لأصحابه ، وقال بأن الله لم يحرم ذلك علينا ، وأسقط الفرائض ، وقال هى أسماء رجال أوجب الله ولايتهم ، واستحل خنق المنافقين وأخذ أموالهم ، وقد قتله يوسف ابن عمر الثقفى والى العراق فى أيام بنى أمية (١) .

ومن هذا يتبين ادعاؤه النبوة ، وأن الرسل لا تنقطع ، ويبدو تأثيره بالمسيحية ، واستحلاله للمحرمات التى حرمها الله ، واستحلال دماء الآخرين وأموالهم وخنقهم ، وألزم أصحابه خنق مخالفينهم وقتلهم خفية ، وأن القضاء على مخالفينهم فى العقيدة إنما هو من شعائر دينهم ، ولقد قال النوبختى : « وكان يأمر أصحابه (أى أبو منصور) بخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيل ، ويقول : من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفى » ولقد ذكر أيضا ابن حزم عن هشام بن الحكم الرافضى فى كتابه المعروف بالميزان ، وهو أعلم الناس بهم لأنه جارهم بالكوفة وجارهم فى المذهب ، أن الكسفية يقتلون من كان منهم ومن خالفهم ، ويقولون نعجل بالمؤمن إلى الجنة والكافر إلى النار (٢) .

ولا شك أن هذه الوسيلة تثير الفزع والرعب فى قلوب الناس ، وتؤدى إلى قتل الناس بلا ذنب ولا جريرة ، ولقد آمن أتباعه بعقيدة الخنق إيمانا قويا

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٧٥ ، وابن الجوزى ، تليس

ابليس ، ص ٩٨ .

(٢) ابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٥ ، النوبختى ، فرق

الشيعه ، ص ٣٥

وجعلوه عقيدة دينية وجهاد فى الدين ، وسوف نجد عند الخوارج مثيلاً لذلك .

أما القسم الثانى من الغلاة ، فهم الذين أوجبوا الألوهية لغير الله تعالى وسوف نذكر أمثلة لهؤلاء الغلاة :

فمن هؤلاء السبئية وهو قوم من أصحاب عبد الله بن سبأ الحميرى ، أتوا إلى على بن أبى طالب فقالوا مشافهة : أنت هو ، فقال لهم : ومن هو ، قالوا : أنت الله ، فاستعظم الأمر ، وأمر بنار فأججت وأحرقهم بالنار ، فجعلوا يقولون وهم يرمون فى النار : الآن صح عندنا أنه الله ، لأنه لا يعذب بالنار إلا الله (١) .

وكذلك كان إسحاق بن محمد النخعى الأحمر الكوفى ، يقول إن علياً هو الله ، وكان بالمدائن جماعة من الغلاة يعرفون بالإسحاقية ينسبون إليه ، وقال الخطيب: وقع إلى كتاب لأبى محمد الحسن بن يحيى النوبختى من تصنيفه فى الرد على الغلاة ، وكان النوبختى هذا من متكلمى الشيعة الإمامية ، فذكر أصناف مقالات الغلاة ، إلى أن قال : وقد كان ممن جرد الجنون فى الغلو فى عصرنا إسحاق بن محمد المعروف بالأحمر كان يزعم أن علياً هو الله عز وجل ، وأنه يظهر فى كل وقت فهو الحسن فى وقت وكذلك هو الحسين ، وهو الذى بعث محمد عليه السلام (٢) .

ولقد قالت طوائف كثيرة بألوهية إمامهم ، فعلى سبيل المثال نذكر طائفة تدعى النصرية ، وقالت بألوهية على ، لكنهم لعنوا فاطمة وأولادها ، وقالوا بأن « ابن ملجم » أفضل أهل الأرض لأنه خلص روح اللآهوت مما كان يتشبث فيه ممن ظنم (٣) .

ومنهم الرزامية أتباع رزام ظهوروا بخراسان أيام أبى مسلم ، حتى قيل إن

(١) ابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٧ - ٨٨١ .

(٢) ابن الجوزى ، تلبس إبليس ، ص ٩٧ .

(٣) ابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٧ - ١٨٨ .

أبا مسلم على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبى مسلم ، وادعوا حلول روح الإله فيه ، وقالوا بتناسخ الأرواح ، والمقنع الذى ادعى الألوهية كان على هذا المذهب ، ولقد قالوا بترك الفرائض ، وقالوا : الدين أمران : معرفة الإمام وأداء الأمانة ، ومن حصل له الأمران حصل له الكمال وارتفع عنه التكليف (١) .

ومنهم الجناحية أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذى الجناحين ، ويزعمون أن عبد الله بن معاوية كان يدعى أن العلم ينبت فى قلبه كما تنبت الكمأة والعشب ، وأن الأرواح تناسخت ، وأن روح الله جل اسمه كانت فى آدم ثم تناسخت حتى صارت فيه ، وزعم أنه رب ، وأنه نبى فعبده شيعته ، وهم يكفرون بالقيامة ويدعون أن الدنيا لا تفتنى ، ويستحلون الميتة والخمر وغيرهما من المحارم ، وادعى أن من وصل إلى معرفة الإمام ارتفع عنه الحرج فى جميع ما يطعم ووصل إلى الكمال (٢) .

وهذه نماذج من آراء غلاة الشيعة ، ظهر فيها بوضوح خروجهم عن الإسلام ، وتأثروا بأصحاب الديانات الأخرى من يهودية ومسيحية ، وأيضاً وقعوا تحت تأثير الديانات الشرقية ، واستمدوا من تلك الآراء الخارجة عن الإسلام ، فكرة التجسد والتشبيه ، والحلول ، والرجعة ، والتأويل الباطنى للقرآن ، ولم يكتفوا بإفساد العقيدة بنظرياتهم الفاسدة ، بل لقد استحلوا ما حرمه الله ، وعطلوا بعض الأحكام ، ولقد كان ذبوع تلك الأفكار سبباً فى قيام المتكلمين بالرد عليهم والدفاع عن العقيدة ، ولقد عد كتاب الفرق هؤلاء الغلاة خارجين عن الإسلام ، كما تبرأ منهم على بن أبى طالب وأبنائه من بعده ، وهم لم يكونوا فى الحقيقة مخلصين له ، فمنهم من أخرج الإمامة من بنى هاشم وادعى الأمر لنفسه ، وهم عبد الله بن عمرو بن حرب الكندى ، وبيان بن سمعان ، والمغيرة بن سعيد وغير هؤلاء (٣) .

(١) الشهر ستانى ، الملل والنحل ، ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٦٧ ، والشهرستانى ، الملل

والنحل ، ج ١ ص ٢٠٢ . (٣) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٧٩ .

ثانيا - الإمامية (الرافضة) :

هذا لفريق يمثل أكبر نسبة عددية بين الشيعة ، فيذكر الأشعرى أن عددها أربع وعشرون فرقة ، وإن ذكر غيره كالبغدادى عددا آخر وهو خمس عشرة فرقة ، وترجع زيادة العدد عند الأشعرى إلى أنه كان يضم فرقة الكيسانية إلى الإمامية ، والكيسانية كانت تضم إحدى عشرة فرقة . وهم قد سمو إمامية لقولهم بالنص على إمامة على بن أبى طالب وسموا رافضة لرفضهم إمامة أبى بكر وعمر (١) .

والإمامية تجمع على أن النبى ﷺ نص على استخلاف على باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء بعد وفاة النبى ، والإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف ، وإنها قرابة ، وأنه جائز للإمام فى حال التقية أن يقول إنه ليس بإمام ، وأبطلوا جميعا الاجتهاد فى الأحكام ، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس ، وزعموا أن عليا كان مصيبا فى جميع أحواله ، وأنه لم يخطئ فى شئ من أمور الدين، إلا فرقة « الكاملية » فإنها أكفرت النس فى ترك على وأكفرت علياً بترك الطلب (٢) .

ويزيد الاسفراينى على مجمل اعتقاداتهم التى ذكرها الأشعرى ، قولهم بأنه قد وقع فى القرآن زيادة ونقص ، من قبل الصحابة ، فلقد نص فيه على إمامة على فأسقطه الصحابة ، وزعموا أنه لا اعتماد الآن على القرآن ولا على الأخبار المروية عن النبى ﷺ ، ولا على الشريعة التى فى أيدي المسلمين ، ويتنظرون ما يسمونه المهدي يخرج ويعلمهم الشريعة (٣) .

ويضيف الشهرستانى أنه يجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل واحد ، وحملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج ،

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٨٨ - ٩١ والبغدادى ، الفرق بين الفرق ، ص ٥٣ - ٧١ ، والرازى ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، ص ٧٧ ، والاسفراينى ، التبصير ، ص ٢٠ . (٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٨٩ . (٣) لأسفراينى التبصير ، ص ٢٤ ، وابن حزم ، الفصل فى الملل والنحل ، ج ٤ ص ١٨٢ .

أيضا أدى ذلك إلى ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل ، أى إسقاط التكاليف بعد الوصول إلى معرفة الإمام ، ويذكر أن رأيهم فى الأصول كان مختلفا فلم يجمعوا على رأى واحد، بل صارت كل فرقة تتبع رأيا خاصا ، فمنهم من كان يتبع رأى المعتزلة ومنهم من يتبع الوعيدية ومنهم من يتبع المشبهة ومنهم من يتبع السلفية ، فلم يكن لهم رأى واحد فى الأصول (١) ، وسوف نذكر نماذج من فرقهم :

١ - الكيسانية :

هم أتباع مختار بن أبى عبيد الثقفى ، وكان خارجيا ثم صار زبيريا ثم صار شيعيا وكيسانيا ، وسموا كيسانية لأن « المختار » الذى خرج وطالب بدم الحسين بن على ، ودعا إلى « محمد بن الحنفية » كان يقال له كيسان ، ويقال إنه مولى لعلى بن أبى طالب ، ويجمعهم القول بإمامة محمد بن الحنفية ، وإن اختلفوا فى سبب إمامته ، فمنهم من قال : سبب امامته أن على بن أبى طالب دفع إليه الراية يوم الجمل ، ومنهم من قال : سبب إمامته أن الإمامة كانت لعلى ثم للحسن ثم للحسين وقد أوصى بها الحسين لأخيه محمد بن الحنفية .

ويجمعهم القول بتجويز البداء على الله تعالى ، والبداء له معان ، البداء فى العلم ، وهو أن يظهر له خلاف ما علم ، والبداء فى الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد ، والبداء فى الأمر ، وهو أن يأمر بشىء ثم يأمر بعده بخلاف ذلك ، ولقد قال المختار بالبداء ، وسبب قوله إنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال إما بوحي يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام ، فكان إذا وعد أصحابه بشىء وحدث حادثة ، فإن وافق ذلك إدعائه جعل ذلك دليلا على صدق دعواه ، وإن لم يوافق قال : لقد بدا لربكم ، ولقد حدث أن وعد المختار أصحابه بالنصر على أعدائهم ، ولكنهم هزموا أمام الجيش الذى بعثه مصعب بن الزبير لقتالهم ، فقال له أصحابه : أين الظفر الذى قد وعدتنا به ؟ فأجاب المختار « هكذا وعدنى الله ثم بدا له ، فإنه تعالى

(١) الشهرستانى ، الملل والنحل ، ج ١ ص ١٩٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

قال : ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ^(١) . والمختار هنا يخلط بين البداء والنسخ ، والآية التي ذكرها تفيد النسخ ولا تفيد أبدا البداء .

ولقد ادعى المختار النبوة عند خواصه من الأصحاب ، فيذكر البغدادي أن السبئية قد خدعت المختار فقالوا له : أنت حجة هذا الزمان ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاهما عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل عليه ، ونظم في ذلك قولاً مسجوعاً ، ولقد أورد البغدادي الكثير من أسجاعه ^(٢) . ولكن هذه الأقوال والضلالات والتأويلات الفاسدة وادعاء النبوة تبرأ منه محمد بن الحنفية .

ولقد افترقت الكيسانية إلى فرق ، وافتراقها كان حول أسباب تفصيل محمد بن الحنفية والأئمة من بعده ، ومنهم « الكربية » أصحاب أبي كرب الضرير الذين غالوا في محمد بن الحنفية ، وقالوا إنه حى بجبل رضوى ، أسد عن يمينه وغمر عن شماله يحفظانه ، يأتيه رزقه غدوة وعشية إلى وقت خروجه ، وزعموا أن السبب الذي من أجله صبر على هذه الحال - أن يكون مغيباً عن الخلق - أن الله تعالى فيه تدبيراً لا يعلمه غيره ، بينما تقول فرقة أخرى منهم : إنما جعل بجبال رضوى عقوبة لركونه إلى عبد الملك بن مروان ، وبيعه إياد .

٢ - الكاملة :

وهم أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة على ، وكفر على بتركه قتالهم ، وكان يلزمه قتالهم كما لزمه قتال أصحاب صفين والجمل ، ولقد كان بشار بن برد على هذا المذهب ، وزاد عليه أنه كان يقول بالرجعة قبل يوم القيامة ، وأن إبليس كان مصيباً في تفضيله النار على الأرض ^(٣) .

(١) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٩١ ، الأسفرائني ، التبصير ، ص ١٨ - ٢٠ ، البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ٣٨ والشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ص ١٩٧ - والآية من سورة الرعد : ٣٩

(٢) البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ٤٦

(٣) البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ٥٤ ، والأسفرائني ، التبصير . ص ٢١

٣ - الباقرية :

وهؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علىّ بن أبي طالب في أولاده إلى محمد ابن علي المعروف بالباقر ، وقالوا إن عليا نص علي إمامة ابنه الحسن ، ونص الحسن علي إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسين علي إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين علي إمامة محمد بن علي المعروف بالباقر ، وقد زعموا أنه حي لم يميت لكنه غائب ، وأنه المهدي المنتظر (١) .

٤ - الناوسية :

وهم أتباع رجل من أهل البصرة ينسب إلى ناووس بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق بنص الباقر عليه ، وزعموا أنه المهدي المنتظر ، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفرا ، وإنما تصور للناس في تلك الصورة ، ولقد ذكر البغدادي انضمام قوم من السبئية إلى هذه الفرقة ، وزعموا جميعا ، أن جعفرا كان عالما بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات ، ويعلم كل ما يحتاج إلى علمه من دين أو دنيا ، وهم يقلدونه في الدين ، حتى لو سئل واحد منهم عن جواز الرؤية على الله تعالى ، وعن نفى خلق القرآن أو عن إثبات الصفات ، أو غير ذلك ، لكان جوابه أن يقول: إنا نقول فيه بقول جعفر ولا ندرى ما قول جعفر فيه ، وهم يتفقون في تكفير أبي بكر وعمر (٢) .

٥ - الهشامية :

وهم فريقان ، أصحاب هشام بن الحكم الرافضي ، وأصحاب هشام ابن سالم الجواليقي ، والفريقان يقولان بالتشبيه والتجسيم ، وإثبات الحد والنهية ، حتى قال هشام بن الحكم : إن معبوده نور يتلألأ كقطعة من السبيكة الصافية ، أو كلؤلؤة بيضاء ، والجواليقي يقول بالصورة وإثبات اللحم والدم واليد وسائر الأعضاء (٣) .

(١) البغدادي ، الفرق بين الفرق ، ص ٥٩ . (٢) الأسفرايني ، التبصير ، ص ٢٢ .

(٣) الأسفرايني ، التبصير ، ص ٢٤ .

وسندكر الآن بعض الآراء الكلامية لفرقة الروافض :

● الآراء الكلامية للروافض :

(أ) موقفهم من التجسيم والتشبيه : لقد اختلف الروافض فى ذلك على

ست فرق :

الفرقة الأولى : أصحاب هشام بن الحكم ، يزعمون أن معبودهم جسم ، وله نهاية وحد ، طويل عريض عميق ، طوله مثل عرضه ، على سبيل المجاز وليس على التحقيق ، نور ساطع ، له قدر من الأقدار ، فى مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية ، يتلأل كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومجسة ، لونه هو طعمه وطعمه هو رائحته ورائحته هى مجسته ، وأنه قد كان لا فى مكان ، ثم حدث المكان بأن تحرك البارئ فحدث المكان بحركته فكان ، وزعم أن المكان هو العرش ، وذكر أبو الهذيل أن هشام بن الحكم قال : إن ربه جسم ذاهبا جائيا ، فيتحرك تارة ، ويسكن أخرى ، ويقعد مرة ، ويقوم أخرى ، وإن جبل أبى قبيس يوفى عليه - أى هو أعظم منه - وذكر ابن الراوندى أن هشام بن الحكم كان يقول : إن بين إلهه وبين الأجسام تشابها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلت عليه ، وذكر أيضا عن هشام بن الحكم قوله : إن معبوده سبعة أشبار بشير نفسه ، ثم رجع عن ذلك القول ، وقال : هو جسم لا كالأجسام .

الفرقة الثانية : تقول إن ربهم ليس بصورة ولا كالأجسام ، وإنما يعنون بقولهم إنه جسم إنه موجود ، وهو تعالى مستو على العرش بلا مماسة ولا كيف .

الفرقة الثالثة : تقول إن ربهم على صورة إنسان لكنه ليس جسما .

الفرقة الرابعة : أصحاب هشام الجواليقى ، يقولون إن ربهم على صورة إنسان ، وينكرون أن يكون لحما ودما ، خلاف رواية الاسفراينى عنهم ، ويقولون هو نور ساطع ، وأنه ذو حواس خمسة كالإنسان متغيرة .

الفرقة الخامسة : تقول بأن الله ضياء خالص ونور بحت وليس بذى صورة ولا أعضاء .

الفرقة السادسة : تقول إن ربهم ليس بجسم ، ولا بصورة ، ولا يشبه الأشياء ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماس (١) .

وهذه الفرق الست فيما عدا الهشامية أصحاب هشام بن الحكم وهشام الجواليقي ، لا تثبت الجسمية بمعناها الحقيقي من الحد والنهاية والصفات الأخرى للأجسام ، أما الهشامية فقد أثبتت صفات الأجسام ، كما جاء في رواية الأشعري عنهم ، لكن أبا المعين النسفى يذكر أن معنى الجسم عند هشام ابن الحكم هو الموجود ، إذ لا موجود عنده فى الشاهد والغائب إلا الجسم ، وروى عنه أنه قال : إن الجسم هو القائم بالذات ، ولهذا زعم أن الله جسم ، لما أنه موجود على الحد الأول ، ولما أنه قائم بالذات على الحد الثانى (٢) ويفهم من كلام أبو المعين أنه ينفى القول بالجسمية بمعنى الحد والنهاية عن هشام بن الحكم ، لكن رواية الأشعري التى تثبتها يؤكددها الكثير من كتاب الفرق ، فيذكر ابن تيمية أن القول بأن الله جسم له طول وعرض وعمق أول من قال بذلك هو هشام بن الحكم وهشام بن سالم ، وهذا ما اتفق عليه نقل الناقلين فى الملل والنحل من جميع الطوائف (٣) .

وربما يكون أبو المعين قد خلط بين قول الهشامية وغيرهم من الروافض ، الذين لا يثبتون معنى الجسمية ، أو يكون قد نقل عن المتأخرين من الروافض ، وعلى كل فلقد كان القول بالجسمية عند أوائل الرافضة أما المتأخرين منهم فلقد نفوا معنى التجسيم والتشبيه عن الله تعالى (٤) .

وهذه الأقوال التى تحقق معنى التجسيم أو التشبيه ، كانت نتيجة للتأثير الرواقى (٥) .

(١) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٩ والبغدادى ،

الفرق بين الفرق ، ص ٦٥ - ٦٧

(٢) أبو المعين النسفى ، تبصرة الأدلة ، ص ٢٨

(٣) ابن تيمية ، منهاج السنة النبوية ، ج ١ ص ٢٣٨

(٤) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٠٩

(٥) د . عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، ص ١٤٠

ولقد قاوم المتكلمون من كافة الاتجاهات القول بالجسمية ، وعارضوا نزعات التشبيه ، واعتمدوا فى ردودهم على القول بأن معنى الجسمية منفى عن الله تعالى ، إذ تعنى الحد والنهاية وأنه مؤلف ومركب وغير ذلك من معانى الجسمية ، التى لا تليق فى حق الله تعالى ، ولقد كان المعتزلة من أوائل من قاوم هذه النزعات ، فيذكر الخياط ردهم على الرافضة القائلين بالتجسيم سواء على معنى تحقيق الجسمية ، أو على معنى أنه جسم لا كالأجسام ، ويقول بأنه كيف يجوز للرافضة القول بأن الله عز وجل لا يشبه الأجسام فى معانيها ولا فى أنفسها ، مع القول بأنه يتحرك ويسكن ، ويدنو ويبعد ، وأنه ذو صورة وقدر وهيئة (١) .

(ب) قولهم فى صفات الله : اختلفت الروافض فى القول بأن الله عالم حى قادر سميع بصير إلى تسع فرق :

الأولى : الزرارية أصحاب زرارة بن أعين الرافضى : يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم بصير حتى خلق ذلك لنفسه ، أى أنهم يقولون بحدوث صفاته تعالى .

الثانية : السبائية : أصحاب عبد الرحمن بن سبابه يقفون ، يزعمون أن القول فيها ما قاله جعفر .

الثالثة : تزعم أن الله لا يوصف بأنه لم يزل إلهاً قادراً ولا سميعاً ولا بصيراً حتى يحدث الأشياء ، لأن الأشياء قبل أن تكون ليست بشيء ، ولا يجوز وصفه تعالى بالقدرة على لا شيء .

الرابعة : تقول بحدوث الصفات ، فالله لم يزل لا حياً حتى صار حياً .
الخامسة : أصحاب شيطان الطلق يزعمون أن الله عالم فى نفسه ليس بجاهل ، ولكنه يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، فأما قبل أن يقدرها ويريدها فمحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس بعالم ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره ويثبتته بالتقدير ، والتقدير عندهم هو الإرادة .

السادسة : أصحاب هشام بن الحكم ، قال : محال القول إن الله لم يزل عالما بالأشياء ، وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالما بالأشياء ، وقال : لا يقال لعلمه أنه قديم ولا محدث ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف ، وكذلك القول في قدرة الله وسمعه وبصره وحياته وإرادته ، إنها قديمة ولا محدثة ، ولقد قال إن الصفات لا هي الله ولا غير الله ، وأنه لا يقال عن الصفات إنها قديمة أو محدثة ، إلا أنه يفهم من قوله حدوث الصفات ، حيث إنه قال في تعليل موقفه هذا : إن القول بأزلية العلم يؤدي إلى أزلية المعلومات ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، وهو هنا أيضا يحيل علم الله بالمعدوم ، وكذلك قوله : إنه لو كان عالما بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح اختيار العباد وتكليفهم ، وهو هنا يربط بين القول بأزلية العلم الإلهي وبين الجبر ، فكأن سبق العلم الإلهي يؤدي إلى الجبر .

السابعة : لا يزعمون أن البارئ عالم في نفسه ، ويزعمون أن الله لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره ، والتأثير هو الإرادة عندهم ، فإذا أراد الشيء علمه ، وإذا لم يردده لم يعلمه ، ومعنى أراد عندهم أن تحرك حركة هي إرادة ، فإذا تحرك علم الشيء .

الثامنة : قولهم إن معنى أن الله يعلم أنه يفعل .

التاسعة : يزعمون أن الله لم يزل عالما حيا وقادرا (١) .

ويمكننا أن نستخلص من هذه الأقوال ما يلي :

١ - أن الرافضة ما عدا الفرقة التاسعة التي ذكرناها تقول بحدوث الصفات . سواء أطلقت لفظ الحدوث أو منعت إطلاقه كما قال هشام ابن الحكم .

٢ - إن قولهم بحدوث العلم الإلهي يعنى أنه علم محدث محدود ومتغير وهذا ما أخذ عليهم الخياط المعتزلي (٢) .

(١) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١١٠ - ١١٣

(٢) الخياط ، الانتصار ، ص ١٠٧

٣ - أن علمه تعالى علما انفعاليا تابع للمعلومات ويستقى منها العلم فهو مشابه للعلم الإنسانى ، الذى يقتضى فيه أن توجد المعلومات أولا ، ثم يستقى منها العلم ثانيا ، وفى هذا تشبيه العلم الإلهى بالإنسانى ، ويعكس أيضا موقفهم من التشبيه .

٤ - خلطهم بين العلم والإرادة والقدرة ، ولقد فرق الشهرستانى بين العلم والإرادة والقدرة ، فالعلم هو ما يحصل به الإحكام والإتقان ، والإرادة ما يحصل بها التخصيص ، والقدرة ما يحصل بها الإيجاد ، والإرادة مستقلة عن العلم من شأنها التخصيص ، وخلاف القدرة التى توقع المقدور ولا تخصص ، وخلاف العلم الذى يتبع الواقع ولا يوقع ، والعلم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل ، والقدرة لا تتعلق إلا بالممكن ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمتجدد من الممكنات ، فالعلم أعم مطلقا ، والقدرة أخص من العلم ، والإرادة أخص من القدرة والعلم (١) .

٥ - يمكن الربط بين قولهم فى الإرادة وموقفهم فى التجسيم والتشبيه ، حيث إنهم قالوا إنها حركة ، وأن الله إذا أراد الشئ تحرك فكان ما أراد ، ومنهم من قال إنها ليست غير الله ، ومنهم من قال غير الله وبها يتحرك ، وفى هذا القول معنى جواز الحركة عليه تعالى ، ولعل الأشعرى قد لاحظ ذلك عندما ذكر قول الفرقة التاسعة ، الذين يقولون إن الله لم يزل عالما حيا قادرا أعقبه بقوله : إن هؤلاء يميلون إلى نفى التشبيه ولا يقولون بحدوث العلم ولا بالتجسيم والتشبيه ، وهم يقولون بأن إرادة الله ليست بحركة (٢) .

٦ - لقد كان لنزعة التجسيم والتشبيه عند بعض فرق الروافض أثره فى تصور صفات الله تعالى ، فنجد أنهم قاسوا الغائب على الشاهد ، ولم يستطيعوا أن يتخلصوا من التصور الحسى ، ولقد اتضح ذلك فيما ذكرنا من أمثلة : ويمكننا أن نضيف إلى ذلك موقفهم من جواز البدء على الله تعالى ، فلقد افترقوا فى القول بذلك ثلاث فرق ، فرقة قالت بأن الله تبدو له البداوات ،

(١) الشهرستانى ، نهاية الإقدام ، ص ٢٤٠ - ٢٤٩ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١١٥ .

وأنه يريد أن يفعل الشيء فى وقت من الأوقات ثم لا يحدثه لما يحدث له من البدء ، وأنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك لأنه بدا له فيها ، وقالت فرقة أخرى : إنه جائز البدء على الله فيما علم أنه يكون حتى لا يكون ، وأخرى قالت : إنه لا يجوز على الله البدء (١) .

ولا شك أن معنى البدء يكون فيمن علمه ناقص ويجهل العاقبة ويكون علمه تابعه للمعلوم ، وهذه المعانى منفية عن الله تعالى .

٧ - يمكن القول بأن هشام بن الحكم كان أسبق من الأشاعرة والماتريدية فى القول بأن الصفات لا هى الله ولا هى غير الله .

(ج) قولهم فى خلق أفعال العباد : اختلف الرافضة فى ذلك إلى ثلاث فرق : الفرقة الأولى : فرقة هشام بن الحكم يقولون إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، وحكى جعفر بن حرب عن هشام بن الحكم أنه يقول : إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه ، اضطرار من وجه ، اختيار من جهة أنه أرادها واكتسبها ، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهييج عليها ، ولقد لاحظ « مونتجمرى » أن هشام بن الحكم أسبق من الأشعرى فى القول بالكسب والتوسط بين المعتزلة والمجبرة .

والفرقة الثانية : توقفوا فى القول هل هى مخلوقة أم لا ؟ وقالوا إنه لا جبر كما قال الجهمى ولا تفويض كما قالت المعتزلة ، وهم يقولون بهذا لأن الأئمة لم يرد عنهم قول فى هذه المسألة ، ولا يبعد موقف هذه الفرقة عن الفرقة الأولى .

والفرقة الثالثة : تقول بأن أعمال العباد غير مخلوقة لله ، وهى الفرقة التى تجمع بين الاعتزال والإمامة .

هذا بالنسبة للأفعال المباشرة ، أما بالنسبة للأفعال المتولدة ، فلقد انقسموا إلى فرقتين ، فرقة تقول بأن الفاعل لا يفعل فى غيره فعلا ، ولا يفعل إلا فى نفسه ، ولا يثبتون الإنسان فاعلا لما يتولد عن فعله ، وهو موقف متكلمى أهل السنة .

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١١٣ .

والفرقة الثانية : تقول بقول المعتزلة ، فيزعمون أن الفاعل منا يحدث الفعل فى غيره ، وأن ما يتولد عن فعله كالآلم المتولد عن الضربة ، فعل لمن تولد ذلك عن فعله .

وعلى هذا يمكن القول بأن الرافضة يقولون بقدرة الإنسان على أفعاله ، وهم مفترون فى القول بذلك على طريقة أهل السنة ، وطريقة المعتزلة ، لكنهم ينفون الجبر .

ولقد اختلفوا فى طبيعة الاستطاعة ، فقال هشام بن الحكم : إن الاستطاعة خمسة أشياء هى : الصحة وتخلية الشئون والمدة فى الوقت والآلة التى بها يكون الفعل ، والسبب المهييج الذى من أجله يكون الفعل : فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعا ، وقال بأن من الاستطاعة ما هو قبل الفعل ، ويبدو أنه يشير إلى استطاعة الأسباب ، ومنها ما لا يوجد إلا فعل حال الفعل ، وهذا إشارة إلى استطاعة الأفعال ، وهناك فرقة أخرى من الرافضة يقولون بأن الاستطاعة هى الصحة وبها يستطيع المستطيع ، فكل صحيح مستطيع وهى قبل الفعل ، وهذه الفرقة فيما يبدو لا تقول إلا بنوع واحد من الاستطاعة هو استطاعة الأسباب^(١) .

(د) قولهم فى الإيمان والوعيد : اختلفت الروافض فى الإيمان إلى ثلاث فرق :

الفرقة الأولى : وهم جمهور الرافضة يقولون بأن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسوله والإمام ، وبجميع ما جاء من عندهم ، فأما المعرفة بذلك فضرورة عندهم ، فإذا أقر وعرف فهو مؤمن مسلم ، وإذا أقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمؤمن ، ويبدو فى أقوال هذه الفرقة أهمية المعرفة فى الإيمان ، وتفرقتها بين الإيمان والإسلام ، وجعلهم معرفة الإمام ركن من أركان الإيمان .

وقال قوم من متأخريهم : إن الإيمان هو جميع الطاعات ، وإن الكفر

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١١٤ - ١١٧ وأيضاً :

Montgomery ; Free Will , p . 118 .

جميع المعاصي ، ويثبتون الوعيد ، ويزعمون أن المتأولين الذين خالفوا الحق بتأويلهم كفار ، ويبدو في قول هذه الفرقة جعل العمل من الإيمان ، ويمكن القول بأن موقفهم قريب من موقف الخوارج في جعلهم الكفر في إتيان المعاصي ، وهو معارض لقول أهل السنة الذين لا يقولون بكفر العاصي .

والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الإيمان اسم للمعرفة والإقرار ولسائر الطاعات ، فمن جاء بذلك كله كان مستكمل الإيمان ، ومن ترك شيئاً مما افترض الله عليه غير جاحد له فليس بمؤمن ، ولكن يسمى فاسقاً ، وهو من أهل الملة ، ولا يكفرون المتأولين ، وهذه الفرقة تبدو أقل تشدداً من سابقتها ، فهي رغم جعلها العمل ركناً من أركان الإيمان ، إلا أنها لا تكفر العصاة ، وأيضاً لا يكفرون المتأولين ولو خالفوهم ، وجعل العاصي فاسقاً وهو ما قال به غالبية الأمة .

واختلفوا في الوعيد ، فمنهم من يثبت الوعيد على مخالفهم ، ولا يثبتون الوعيد فيمن قال بقولهم ، ويقولون : إن الله سبحانه يدخلهم الجنة ، وإن أدخلهم النار أخرجهم منها ، وقالوا بشفاعة أئمتهم ، وهي عندهم أهم من شفاعة النبي .

ومنهم من يذهب إلى إثبات الوعيد ، وأن الله عز وجل يعذب كل مرتكب للكبائر سواء أكانوا منهم أو من مخالفهم ، ويخلدهم في النار ، وهذا القول يتفق مع قول الخوارج والمعتزلة ومخالف لموقف أهل السنة على ما سنعرف بعد (١) .

(هـ) قولهم في الإمامة : لقد أعلى الرافضة من شأن الإمام وجعلوا الإمامة ركناً من أركان الدين ، ولقد جعلت فرقة منهم أن معرفة الأئمة واجبة وأن من جهل الإمام فقد مات ميتة جاهلية .

وفرقة منهم قالت : إن معرفة الإمام إذا أدركها الإنسان لم تلزمه الشريعة

(١) الأشعري ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ لمراجعة أقوال

الروافض .

ولم تجب عليه فريضة ، وإنما على الناس أن يعرفوا الأئمة فقط فإذا عرفوهم فلا شيء عليهم .

وفرقة قالت : إنه قد يسع الجهل بالأئمة ، لكن هؤلاء الذين يجهلون الأئمة ليسوا بمؤمنين ولا كافرين .

ولقد حاولت فرق منهم أن تساوى بين الأئمة والرسول ، فقالوا إن الأئمة تظهر عليهم المعجزات كما تظهر على الرسول ، لأنهم حجج الله سبحانه ، كما أن الرسول حجج الله ، لكنهم لا يجيزون هبوط الملائكة بالوحي على الأئمة ، لكن فرقة منهم أجازت هبوط الوحي عليهم ، لكنهم لا يجيزون لهم تبديل الشرائع ونسخها ، فى حين قالت فرقة أخرى بجواز نسخهم للشرائع وتغييرها وتبديلها ، لكن هناك فرقة قد منعت ظهور المعجزات على الأئمة أو نزول الوحي عليهم وجواز أن ينسخ الله سبحانه الشريعة على لسانهم ، بل هم يحفظون شرائع الرسول ويقومون بها ، ويبدو فى رأى هذه الفرقة أنها أقل الفرق غلوا ، وفرقت بين الأئمة والأنبياء .

ولقد اختلفوا فى القول بجواز أفضلية الأئمة على الأنبياء ، فقال قوم إنهم أفضل من الأنبياء والملائكة ، وفضلهم قوم على الملائكة دون الأنبياء ، وقال منهم بأفضلية الملائكة والأنبياء على الأئمة .

وفى جواز المعصية على الإمام ، منهم من يرى أنه لا يجوز المعصية على الإمام وهم معصومون وأجازوا المعصية على الرسول ، لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله ليصحح له الخطأ الذى وقع فيه ، أما الأئمة فلا ينزل عليهم الوحي ، لذا فهم معصومون ، وقالت فرقة أخرى لا يجوز للرسول ولا للأئمة المعصية لأنهم جميعا حجج الله وهم معصومون من الذلل .

ولقد أعلوا من مرتبة علم الإمام ، فزعمت فرقة منهم أن الإمام يعلم كل ما كان وكل ما يكون ، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا ، ولا شك أن هذا القول مغال فيه ، بل إن فيه معنى مساواة علم الله تعالى بعلم الإمام ، إذ أنه لا يعلم المستقبل إلا الله .

وهناك فرقة أخرى كانت أقل غلوا فى علم الإمام ، فقالت بأنه يعلم كل أمور الأحكام والشريعة ، وإن لم يحط بكل شيء علما ، وأنه يعلم كل ما

يحتاجه الناس من الشرائع ، أما ما لا يحتاجه الناس فقد يجوز أن لا يعلمه الإمام .

ولقد أجمعت الروافض على تصويب على في حربه من حارب ، وتخطئة من حارب . علياً ، واختلفوا في الحكم على من حارب على ، فمنهم من قال بكفره ، ومنهم من قال إنه فاسق وليس بكافر (١) .

(و) قولهم في الرجعة : ولقد اختلفت الروافض في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، وهما فرقتان :

الفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأموات يرجعون إلى الدنيا قبل يوم الحساب ، وهذا قول الأكثر منهم ، وكما أحيا الله قوما من بنى اسرائيل بعد الموت ، فكذلك يحيى الأموات في هذه الأمة ، ويردهم إلى الدنيا قبل يوم القيامة .

والفرقة الثانية ، وهم أهل الغلو : ينكرون القيامة والآخرة ، ويقولون ليس قيامة ، ولا آخرة ، وإنما هي أرواح تتناسخ في الصور ، فمن كان محسناً جوزى بأن تنتقل روحه إلى جسد لا يلحقه فيه ضرر ولا ألم ، ومن كان مسيئاً جوزى : بأن تنتقل روحه إلى أجساد يلحق فيها الضرر والألم ، وليس شيء غير ذلك ، وأن الدنيا لا تزال هكذا أبداً ، وفي هذا القول إنكار للآخرة وللثواب والعقاب (٢) .

وهذه بعض نماذج لآراء الرافضة الكلامية ، ولقد رأينا فيها أثر بعض الآراء الأجنبية عن الفكر الإسلامى ، والتي قال بها البعض ، وهى تعد مخالفة لما جاء به الدين ، خاصة تيارات التجسيم والتشبيه والقول بالتناسخ وإنكار القيامة والغلو في مرتبة الأئمة وإلحاقهم بالرسول وجعل الإيمان بهم ركن من أركان الدين ، وسب الصحابة والحكم بكفرهم أو فسقهم ، والقول بالزيادة أو النقصان في القرآن ، والتأويل الفاسد للقرآن ، وجواز البداء على الله تعالى ،

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٢٠ - ١٢٩ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١١٩ .

علاوة على مخالفتهم فى الأحكام الفقهية واستحلال إحرار وتحريم الحلال ، هذه الأفكار التى ذاعت عند بعض فرق الروافض والإمامية ، جعلت فريق أهل السنة يقفون منهم موقف المعارضة والاتهام عن الدين ، فلقد ذكر الملقى عن أتباع هشام بن الحكم بأنهم ملحدون ، لأن هشام بن الحكم كان ملحداً ودهرياً ثم انتقل إلى الثنوية والمنانية ثم غلبه الإسلام فدخل فيه كارها ، فكان قوله فى الإسلام بالتشبيه والرفض^(١) وأيضاً ذكر ابن الجوزى أن الرافضة قصدهم الطعن فى أصل الدين والنبوة ، وأنهم تستروا وراء حب أهل البيت^(٢) .



ثالثاً - الزيدية :

عرضنا لتيارين من تيارات الشيعة الذين غالوا فى على والأئمة من بعده ، وأدى بهم هذا الغلو إلى سب الصحابة والحكم بكفر من بايع أبو بكر وعمر وعثمان ، وهذا أدى إلى ظهور العداوة والانقسام فى المجتمع ، حيث إن أية دعوة تحكم بالكفر على المجتمع تؤدى إلى تلك النتائج السيئة ، وإلى تعميق الخلافات ، لقد كان قيام الشيعة نتيجة لإحساسهم بالظلم الذى وقع على على ، فأوقعوا هم الظلم بالمجتمع والدين ، ووسط هذه الخلافات حول مسألة الخلافة وأحقية على فيها ، ظهر تيار جديد حاول أن يتلافى كل العيوب والأخطاء التى وقع فيها هؤلاء ، وحاولوا أن يلموا شمل الجماعة ، وأن يقولوا قولاً وسطاً فى مسألة الخلافة ، يبقى على أحقية على فيها ، لكنه لا يحكم بكفر غيره من الصحابة ولا بكفر من بايعهم ، فخرج زيد بن على بن الحسين والتف حوله الأتباع وبويع له بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك ، وكان قد بايعه خمسة آلاف من أهل الكوفة فأخذ يقاتل بهم يوسف بن عمر الثقفى عامل هشام بن عبد الملك ، فلما اشتد بهم القتال قال الذين بايعوه : ما تقول فى أبى بكر وعمر ؟ فقال زيد : أثنى عليهما جدى على ، وقال فيهما حسناً ، وإنما خروجى على بنى أمية فإنهم قاتلوا جدى علياً ، وقتلوا جدى حسيناً ،

(١) الملقى ، التنبيه والرد ، ص ١٩ .

(٢) ابن الجوزى ، تليس إبليس ، ص ٩٨ .

فخرجوا عليه ورفضوه فسموا رافضة لذلك السبب ، وهجروه كلهم ، ولم يبق معه إلا مائتي رجل ، فأتى القتل عليهم جميعا ، وقتل زيد وهرب ابنه يحيى ابن زيد إلى خراسان وبويع له بالإمامة (١) .

والدعوة التي قام بها زيد وأعلنها ، تتلخص في قوله بجواز امامة المفضول مع وجود الفاضل ، وهذا يعنى صحة خلافة أبى بكر وعمر وإن لم يكونا أفضل من على ، وعدم تكفيرهما ، أو تكفير من بايعهما ، وقامت دعوته على ضرورة خروج الإمام وإشهار دعوته بالسيف (٢) ، والواقع أن هذا المبدأ كان فى مقابل سكون الروافض وتعلقهم بفكرة المهدي المنتظر ، وإيثارهم السكون انتظاراً لخروج مهديهم الذى سيخرج بالسيف فى يوم من الأيام ، وهو أيضا يعنى إنكار التقية .

وتميزت دعوة زيد بالمذهب العقلى وانفتاحه على تيارات الفكر ، وعدم انغلاقه وتعصبه ، فلقد تتلمذ على يد واصل بن عطاء المعتزلى الذى كان يجوز الخطأ على جده فى قتال الناكثين والقاسطين ، ومن يتكلم فى القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت (٣) والصلة قوية بين آراء الزيدية والمعتزلة ، وقد كان زيد لا يخالف المعتزلة إلا فى أصل المنزلة بين المنزلتين (٤) .

وانقسمت الزيدية إلى ثلاث فرق سنتناولها فيما يلى :

١ - الجارودية :

هم أتباع أبى جارود بن المنذر العبدى ، وقد قالوا بأن النبى عليه الصلاة والسلام نص على إمامة على بالوصف دون الاسم ، وأن الصحابة كفروا بتركهم بيعة على ، وهم فى هذا يفارقون بقية فرق الزيدية ، وقالوا إن الحسن ابن على كان هو الإمام بعد على ، ثم الحسن نص على إمامة أخيه الحسين ،

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٣٦ ، والاسفراينى ، التبصير ،

(٢) الشهرستانى ، الملل والنحل ، ج ١ ص ٢١٠

(٣) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ٢٠٩

(٤) ابن المرتضى ، المنية والأمل ، ص ٢٠

ثم صارت الإمامة شورى فى أولاد الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهرا سيفه داعيا إلى دينه ، وكان عالما وعارفا فهو الإمام ، وزعمت فرقة منهم أن النبى نص على إمامة الحسن بعد على والحسين بعد الحسن ، وزعم قوم منهم أن الإمام المنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه هو المهدي المنتظر الذى يخرج فيملك الأرض ، ومنهم من ينتظر محمد القاسم الطالقان ولا يصدق بموته (١) .

ويمكننا أن نستخلص من هذه الأقوال ، أن الجارودية هم متطرفو الزيدية وأنها مالت إلى الإمامية ، فهم قريبون من الإمامية لقولهم بنص النبى ﷺ على إمامة على ، وإن كانوا يختلفون فى أنه نص عليه بالوصف لا بالاسم ، كما ذكرت الإمامية ، وفى هذا القول مخالفة لرأى « زيد » الذى أجاز إمامة المفضول مع وجود الفاضل ، أيضا يوافقون الإمامية فى القول بتكفير الصحابة لتركهم بيعة على ، وهم يخالفون رأى « زيد » فى ذلك بعدم تكفيرهم ، أيضا يوافقون الإمامية فى القول بفكرة المهدي المنتظر ، وهذا مخالف لما ذهب إليه « زيد » ولقد كفرهم أهل السنة لتكفيرهم الصحابة وتبرأ منهم باقى الزيدية .

٢ - السليمانية :

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدى ، الذى قال إن الإمامة شورى ، وأنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامة المفضول ، وأثبت إمامة أبى بكر وعمر ، وزعمت أن الأمة تركت الأصلح فى البيعة لهما ، لأن على كان أولى بالإمامة منهما ، إلا أن الخطأ فى بيعتهما لا يوجب كفرا أو فسقا ، لكن ابن جرير كفر عثمان بالأحداث التى نقمها الناقمون عليه ، وكذلك كفر عائشة والزبير وطلحة بإقدامهم على قتال على ، وأهل السنة يكفرون سليمان ابن جرير لأنه كفر عثمان .

ولقد ذكر الشهرستانى أنه قد تابعه على قوله قوم من المعتزلة منهم جعفر ابن مبشر وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث ، وقالوا

(١) البغدادى ، الفرق بين الفرق ، ص ٣٠ ، ٣١

إن الإمامة لا يحتاج إليها معرفة الله تعالى وتوحيده ، وإنما ذلك حاصل بالعقل ، وإنما يحتاج إليها لإقامة الحدود والقضاء بين المتحاكمين ، فهي بذلك أمر تقتضيه الجماعة حتى لا يكون الأمر فوضى ، أيضا لا يشترط أن يكون الإمام أفضل الأمة علما وحكمة ، وذلك لجواز إمامة المفضل مع وجود الفاضل ، ولقد مالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك ، حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه في الأحكام ويستفتى منه في الحلال والحرام (١) .

وهذه الفرقة تبدو أكثر اعتدالا من الجارودية فهي تقول بقول « زيد » لكنها أخطأت في تكفير عثمان وهو صحابي جليل له فضله ومكانته .
٣ - البترية :

وهؤلاء أتباع رجلين: أحدهما الحسن بن صالح بن حى ، والآخر كثير النواء الملقب بالأبتر ، وهم يوافقون السليمانية ، ولقد عد الشهرستاني كثير النواء من السليمانية ، إلا أنهم يتوقفون في أمر عثمان ، ولم يقدموا على مدحه ولا على ذمه ، وهؤلاء أحسن حالا عند أهل السنة من السليمانية ، ولقد ذكر البغدادى أن البترية والسليمانية من الزيدية يكفرون الجارودية من الزيدية لتكفيرهم أبو بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية لتركهم تكفير أبى بكر وعمر (٢) .



رابعاً - نماذج من آراء الزيدية الكلامية :

١ - أسماء الله وصفاته : اختلفت الزيدية في إطلاق اسم « شىء » على الله تعالى ، فهل يقال إنه شىء أم لا ، فالفرقة الأولى وهم جمهور الزيدية

(١) البغدادى ، الفرق بين الفرق ، ص ٣٢ ، والشهرستاني ، الملل والنحل ،

ج ١ ص ٢١٤

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٤ ، والبغدادى ، الفرق بين

الفرق ، ص ٣٣

يقولون إن الباري عز وجل شيء لا كالأشياء ولا تشبهه الأشياء^(١) . وهم فى هذا موافقون لرأى المعتزلة والأشاعرة والماتريدية فى جواز إطلاق القول بأن الله شيء لا كالأشياء

وهم بذلك القول لا يقولون بوقوع التشابه بين الله ومخلوقاته فى إطلاق الأسماء ، والأساس عندهم فى إطلاق الأسماء توقيفى وليس قياسى ، أى يتوقف على إذن الشرع فى إطلاقه ، ولقد ورد إطلاق اسم الشيء على الله ، مثل قوله تعالى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ »^(٢) .

والفرقة الثانية : يتوقفون فى إطلاق اسم « شيء » على الله تعالى فهم يقولون : إننا لا نقول إنه شيء أو إنه ليس بشيء^(٣) .
وبلنسبة للصفات فانقسموا إلى فرقتين :

الأولى منهم : أصحاب سليمان بن جرير يقولون إن الباري عالم بعلم لا هو هو ولا غيره ، وأن علمه شيء ، قادر بقدرة لا هى وهو ولا غيره ، وأن قدرته شيء وكذلك القول فى سائر صفات النفس والذات .

ويقولون إن الله سبحانه لم يزل مريدا ، وإنه لم يزل كارها للمعاصى ، وأن الإرادة للشيء هى الكراهة لضده ، وكذلك لم يزل راضيا ، ولم يزل ساخطا ، وسخطه على الكافرين هو رضاه بتعذيبهم ، ورضاه بتعذيبهم هو سخطه عليهم ، ورضا الله على المؤمنين هو أن لا يعذبهم^(٤) .

وقول هذه الفرقة يوافق ما ذهب إليه متكلمى أهل السنة من ماتريدية وأشاعرة .

ويبدو فى قولهم إنهم يوحدون بين الإرادة والمحبة والرضا ، وهم فى ذلك يوافقون المعتزلة والأشعرى ويخالفون ما ذهب إليه الماتريدية^(٥) .

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٦ .

(٤) نفس المرجع السابق (٥) أبو المعين النسفى ، تبصرة الأدلة ، ص ٤٠٥ .

والفرقة الثانية منهم : يقولون إن البارئ عز وجل قادر سميع بصير بغير حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر ، وكذلك القول فى سائر صفات الذات ويمنعون القول : لم يزل البارئ مريدا ولم يزل كارها ولم يزل راضيا (١) ، وهم فى هذا يوافقون المعتزلة فى نفى الصفات .

٢ - خلق الأعمال : يذكر الأشعرى اختلاف الزيدية فى ذلك إلى فرقتين :

الأولى منهم : يقولون إن أعمال العباد مخلوقة لله ، خلقها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن ، فهى محدثة له مخترعة ، وهم فى هذا يوافقون متكلمى أهل السنة .

والفرقة الثانية : يزعمون أنها غير مخلوقة لله ولا محدثة له مخترعة وإنما هى كسب للعباد أحدثوها وأبدعوها وفعلوها (٢) .

وهذه الفرقة توافق قول المعتزلة فى نسبة الأفعال للعباد ، وربما يكون للصلة القوية بين الزيدية والمعتزلة وتتلذذ زيد على يد واصل بن عطاء أثر فى ذلك ، وأيضا يمكن القول إن قولهم بنسبة الأفعال للعباد كرد فعل لشيوع عقيدة الجبر التى آزرها الأمويون ليخمدوا نار الثورة ضدهم ، والزيدية قد وقفت موقف المعارضة والمقاومة لهم ، وفى وجه الأفكار التى أشاعوها ليشوا الناس عن الثورة ، فهذا القول يتفق مع طبيعتهم الثورية ، فعقيدة الجبر لا تناسب مبدأ الخروج على أئمة الجور والظلم .

ولقد اختلفوا فى الاستطاعة وهل هى مع الفعل أو قبله ، فقالت فرقة منهم بأنها مع الفعل ، والأمر قبل الفعل ، والشئ الذى يفعل به الإيمان هو الذى يفعل به الكفر (٣) ، وهذا القول يعنى صلاحية القدرة للضدين ، والقول

(١) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٨ .

بصلاحية القدرة للضدين مع القول بمقارنة القدرة للفعل هذه المعتزلة قول متناقض^(١) وفرقة منهم قالت بأن الاستطاعة قبل الفعل .

ورأى الزيدية فى خلق الأفعال يتقاسمه موقف المعتزلة عند بعضهم وموقف متكلمى أهل السنة عند البعض الآخر .

٣ - الإيمان : ولقد اختلفوا فى الإيمان على فرقتين :

الأولى منهم : يزعمون أن الإيمان هو المعرفة والإقرار واجتناب ما جاء فيه الوعيد ، وجعلوا ارتكاب ما جاء فيه الوعيد كفرا ، ومعنى الكفر عندهم ليس شركا بل هو كفر نعمة .

والثانية : تقول إن الإيمان هو جميع الطاعات ، وليس ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفرا ، وذكر الأشعرى أن أوائلهم يقولون بالقول الأول ومتأخريهم يقولون بالقول الثانى .

وأجمعوا على أن مرتكبى الكبائر كلهم معذبون فى النار خالدون فيها ، لا يخرجون منها ولا يغيبون عنها^(٢) .

وهذا يدل على موافقة بعضهم للخوارج فى الوعيد ، والآخرين لرأى أهل السنة .

وتعد فرقة الزيدية أكثر فرق الشيعة اعتدالا ، ويظهر ذلك من مقارنة آرائهم بباقى آراء فرق الشيعة ، وهم يعدون أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة ، ولقد نشأ فى الزيدية تيار يناصر آراء أهل السنة ، وتيار يناصر المعتزلة^(٣) .



(١) القاضى عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، ص ٣٩٦ .

(٢) الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) انظر الكتاب القيم عن الزيدية للأستاذ الدكتور أحمد صبحى .